



التوقف القسري لاستيراد المستلزمات الطبية

بيروت ١٥ كانون الأول ٢٠٢٠

ان الآلية المتبعة لتعميم المصرف المركزي ٥٣٥ تفرض وجوب شحن البضائع الى لبنان قبل دفع ثمنها، و كانت المصانع في الخارج قد منحت تسهيلات إضافية للشركات الممثلة لها في لبنان بعد ان تعهد حاكم مصرف لبنان باجراء التحويلات خلال ١٠ أيام. ما لم يحصل ابداء بل ان الملفات عالقة منذ اكثر من ٤ اشهر كما تم رفض العديد من الملفات تحت ذرائع مختلفة.

وعليه تم الاجتماع مع المصرف المركزي الأسبوع الماضي بحضور النائب الثالث للحاكم، وممثلين عن كل من رئاسة الجمهورية، ووزارة الصحة وكل من نقابات المستشفيات والصيدلة ومستوردي الادوية، حيث طالبت النقابة بالخطوات الضرورية التالية:

- تنفيذ جميع التحويلات الموجودة لدى المصرف المركزي وتحويلها للخارج قبل ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، المهلة الممنوحة من الشركات في الخارج.
- وضع الية مستدامة لاجراء التحاويل لجميع المشتريات المستقبلية ما قبل شحنها الى لبنان وذلك ضمانا لكونها سلع مدعومة او لا، ما يسمح للتجار تسعير كلفتها وتحديد سعر مبيعها دون اي مخاطر مالية غير محسوبة .

كما اكدت النقابة ان معظم البضائع الموجودة في مستودعات الشركات، هي غير مسددة الاثمان للشركات المصنعة وبالتالي لا يمكن الاستمرار في بيعها في السوق المحلي دون دفع ثمنها للشركات المصنعة في الخارج من خلال الملفات العالقة في المصرف المركزي.

واكدت أيضا ان معظم الشركات المصنعة بالخارج تفرض اليوم، كشرط اساس، تحصيل جميع مستحققاتها السابقة قبل نهاية العام من اجل استمرار توريد البضائع.

وأكدت أيضا انها تضع نفسها بتصرف وزارة الصحة لدراسة أي مشروع متعلق بتسعير المستلزمات الطبية وتحديد المواد التي يجب دعمها.

وأخيرا لقد علمت النقابة ان العديد من الشركات الأعضاء سوف تتوقف عن الاستيراد خلال هذه المهلة تجنباً لتفاقم الخسائر المالية التي قد تؤدي الى افلاس بعضها وصرف موظفيها لحين تنفيذ المصرف المركزي التزاماته السابقة واجراء التحاويل العالقة لديه واتخاذ موقفا نهائيا واضحا وصريحا يتماشى مع حاجات القطاع والقانون والمنطق.

ان النقابة، اذ لا يمكنها تبني هذا الموقف كونه يلحق الضرر الجسيم بالقطاع الصحي والمريض، لا يمكنها سوى الملاحظة ان التعاطي السلبي بهذا الموضوع من قبل مصرف لبنان قد اودى قسرا الى ايقاف الشركات المصنعة في الخارج ارسال المستلزمات الطبية الى لبنان بسبب عدم توفر النقد الاجنبي لتسديد فواتيرها وهذا ما لن يتمكن القطاع الصحي من مواجهته.